المحاضرة الثالثة

المفاهيم الاقتصادية الأساسية المستخدمة

مقدمة:

هناك الكثير من المفاهيم الاقتصادية التي يستخدمها الاقتصاديون في النظرية الاقتصادية الكلية. حيث يتكون النشاط الاقتصادي ككل من مجموعة من الظواهر الاقتصادية كالاستهلاك, والادخار, والاستثمار.... وعندما يمكننا التعبير عن أحجام أو كميات هذه الظواهر بشكل رقمي نطلق عليها اسم "المتغيرات الكمية Quantitative Variables" وعندما لا يمكن التعبير عنها بشكل رقمي نطلق عليها اسم "المتغيرات النوعية Qualitative Variables" وبشكل عام عند الحديث عن المتغيرات الاقتصادية في مجال التحليل الاقتصادي الكلي فالمتغيرات الكمية هي المقصودة.

ومن أهم المفاهيم المستخدمة في التحليل الكلي.

أولاً :التيار والرصيد (التدفقات):

إن التيارات والأرصدة "Stocks and Flows" هي متغيرات قد تكبر وقد تصغر على مر الزمن. والفرق المميز هو أن الرصيد كمية مقاسة في لحظة زمنية معينة, أما التيار فهو كمية يمكن أن تقاس فقط خلال فترة من الزمن. فعلى سبيل المثال: يمكننا القول أن رصيد الماء في بحيرة الأمل بلغ في 3 مليون م^3 في لحظة معينة, أما كمية المياه المتدفقة في النهر فتبلغ 6 مليون م^3 في السنة.

ولتطبيق الفكرة نفسها على المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن القول: إن كمية النقود المتداولة في المجتمع في تاريخ معين هي رصيد, لكن إنفاق النقود في هذا المجتمع يعتبر تياراً. وعندما نقول أن الكمية النقدية المتداولة هي 300 مليار دولار, لا معنى لهذا الكلام إلا إذا حددنا اللحظة الزمنية التي كانت فيها هذه الكمية متوافرة فعلاً.

يزداد رصيد المجتمع من المخزون الرأسمالي إذا كان تيار الاستثمارات خلال فترة زمنية محددة أكبر من تيار الاهتلاكات في الأدوات والتجهيزات الرأسمالية, وخلال الفترة نفسها. بمعنى أن الرصيد لا يحتاج أن يتم تحديده ضمن فترة زمنية محددة, بينما التيار لابد من تحديده بفترة زمنية. نلاحظ هنا أن الاستثمار هو التغير في رصيد رأس المال, فرصيد رأس المال يمكن زيادته فقط عن طريق زيادة التدفق (التيار) في الاستثمار في السلع الرأسمالية المختلفة.

وأيضاً يمكننا توضيح ذلك من خلال التفريق بين الدخل والثروة. حيث يعتبر الدخل تدفقاً (تياراً) نقدياً يوجد قوى شرائية لدى الفرد, وهو يتغير بتغير الفترة الزمنية, كالدخل اليومي أو الدخل الشهري أو الدخل السنوي. أما الثروة فهي رصيد في لحظة زمنية معينة, وتمثل رصيد الفرد أو المجتمع من السلع المادية وغير المادية في لحظة معينة. وتعمل الثروة (وهي الرصيد) على تدفق الدخل.

ثانياً: العرض الكلي والطلب الكلي:

يمثل الطلب الكلي الإنفاق الكلي للمجتمع الذي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي, الإنفاق الاستثماري, الإنفاق الحكومي, صافي الإنفاق الخارجي (الصادرات والواردات).

أما العرض الكلي فيمثل مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني في فترة زمنية معينة مضافاً إليها الواردات من الخارج من سلع وخدمات. وتعتمد الكمية المعروضة على عدة عوامل منها:

1. الطاقة الإنتاجية للاقتصاد: وتتحدد بما يملكه المجتمع من موارد بشرية وموارد طبيعية أو معارف تقنية.

2. مستوى التوظيف في الاقتصاد: كلما كان المجتمع قريباً من مستوى التوظيف الكامل كان من الصعب زيادة العرض الكلي, حيث أن جميع موارد الاقتصاد الطبيعية والبشرية تكون موظفة توظيفاً كاملاً.

إن هدف التحليل الاقتصادي الكلي هو تحقيق التوازن على المستوى القومي من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي, كما سنرى لاحقاً.

ثالثاً: الاستقرار الاقتصادي:

مفهوم الاستقرار الاقتصادي هو بشكل عام: نمو الاقتصاد القومي بمعدلات مقبولة في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل.

ويمكن إيجاز الشروط الرئيسية للاستقرار الاقتصادي فيما يلي:

1. **الاستقرار في الأسعار:** أي عدم ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج وأسعار السلع النهائية بمعدلات مرتفعة وباستمرار.
2. **التوظيف الكامل:** وهذا لا يعني توظيف كل أفراد المجتمع, ولكن جرى العرف الاقتصادي ألا تزيد البطالة عن (5.4%) من حجم القوى العاملة.
3. **النمو الاقتصادي:** هو تحقيق معدلات عالية من الدخل القومي الحقيقي, مما يعمل على رفع مستوى المعيشة عن طريق ارتفاع دخول الأفراد بشرط توفر استقرار الأسعار. ويمكننا تفهم أثر النمو الاقتصادي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع إذا ما افترضنا انخفاض معدل نمو الناتج القومي, فانخفاض معدل نمو الناتج القومي مع استمرار تزايد عدد السكان سوف يؤدي إلى تناقص الطلب الكلي, وبالتالي, حدوث الكساد وارتفاع معدلات البطالة وتناقص الإنتاج وسوء حالة ميزان المدفوعات.

رابعاً: التضخم:

هو تعبير يطلقه الاقتصاديون عندما تسود حالة من "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار".

هذا يعني أننا لا نقول أن هناك تضخماً, حتى لو اتجهت الأسعار إلى الارتفاع المستمر في سلعة معينة أو خدمة معينة أو مجموعة من السلع والخدمات. فالتعريف يوضح أن "المستوى العام للأسعار" يعني الشمول لكافة السلع والخدمات. وكذلك لا يعتبر تضخماً الارتفاع "المؤقت" في المستوى العام للأسعار, لأن التضخم حالة مستمرة ومتواصلة لارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويمكن التمييز بين أنواع التضخم من حيث:

1. القدرة على الظهور:

- **التضخم المكشوف:** وهو ذلك الارتفاع في الأسعار الذي لا تواجهه أية محاولات لمنعه أو كبته أو تحديد سرعته من جانب الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية المؤثرة.

- **التضخم المكبوت:** وهو لا يعبر عن نفسه في شكل ارتفاع الأسعار. بمعنى عندما تتدخل الدولة لتحديد أسعار السلع جبرياً, فإن ذلك يخفي وراءه ضغوطاً تضخمية, يمكن الكشف عنها لو رفعت الحكومة يدها عن التدخل. عندئذ, سيبدأ سباق الأسعار ويستمر. وعند ذلك ينتقل من التضخم المكبوت إلى التضخم المكشوف.

2. الديناميكية أو السرعة في ارتفاع الأسعار:

1. التضخم الزاحف: وهو الارتفاع في الأسعار بمعدلات بطيئة (من 10.5%) سنوياً.
2. التضخم الجامح: وهو الارتفاع في الأسعار بمعدلات سريعة وقافزة (أكثر من 100%) سنوياً.

3. الأسباب:

- **تضخم الطلب:** هو ارتفاع الأسعار الذي يترتب عليه الزيادة المستمرة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بأكثر من المعروض منها. لذلك فهو يسمى أيضاً بتضخم المشترين.

- **تضخم التكاليف:** هو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث نتيجة ضغط نقابات العمال من أجل زيادة الأجور, فتزيد الأسعار, فيعاود العمال المطالبة بزيادة الأجور لتعويض أثر زيادة الأسعار وهكذا. وباعتبار أن الأجور هي أهم بنود التكاليف فإنها تعتبر السبب الرئيسي لهذا النوع من التضخم, إضافة إلى أن هناك عناصر أخرى تتسبب في تضخم التكاليف كأسعار السلع الأولية المستوردة أو الخامات المستخدمة.

خامساً: متغيرات الوسيلة والمتغيرات الهادفة:

متغيرات الوسيلة "Instrumental Variables" هي متغيرات خاضعة لسيطرة الحكومة, تستطيع التحكم بها, وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترغب في الوصول إليها مثل: كمية النقود, سعر الصرف, معدلات الضرائب, مستوى الإنفاق الحكومي.

أما المتغيرات الهادفة "Target Variables" وهي المتغيرات التي لاتكون خاضعة لسيطرة الحكومة, ولا تستطيع التأثير عليها أو التحكم فيها مباشرة. بل يمكن للحكومة التأثير فيها بشكل غير مباشر من خلال علاقتها بمتغيرات الوسيلة. وبالتالي فهي تعبر عن درجة نجاح الحكومة في تحقيق سياستها الاقتصادية, ويرتبط هذا النوع من المتغيرات مباشرة بمستوى رفاهية المجتمع.

سادساً: التوازن والاختلال *"Equilibrium and .Disequilibrium"* :

التوازن الاقتصادي: هو الحالة التي يحدث عندها التعادل بين جميع القوى المتضادة.

الاختلال الاقتصادي: هو الحالة التي لا يحدث عندها التعادل أو التوازن.

أ.د. رولا غازي اسماعيل